الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

إسم المادة: دراسات محاسبية الخاصة

إسم الأستاذة : ريما الملحم

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

محتوى المحاضرة

- مقدمة
- تعريف المحاسبة الخاصة
- أهمية الدراسات المحاسبة الخاصة
- القيد المفرد
- القيد المزدوج

مقدمة

إن الحصول على البيانات ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي إحدى الوسائل التي تستخدم لتحقيق أهداف معينة تخدم طوائف متعددة من بينها إدارة المشروع

ولكي يتحقق الفائدة المرجوة من تلك البيانات في ترشيد الإدارة في اتخاذ قرارتها

ويجب أولا أن تكون مخرجات لتنظيم محاسبي ملائم لطبيعة المشروع ونشاطه وحجمه

في هذه المحاضرة المتواضعة على تسليط الضوء على الأنظمة المحاسبية المتعلقة ببعض المنشأت التي يتسم نشاطها بخصوصية معينة

تعريف المحاسبة الخاصة

هي عبارة عن ممارسات تجارية داخل قسم الشؤون المالية الداخلية الخاصة بشركة واحدة يقوم بها المحاسب الخاص الذي يعمل على تحليل وإعداد تقارير مالية للمدير الداخلي وارسال الفواتير إلى العملاء و أيضا" يكون مسؤول عن حسابات مستحقة الدفع

أهمية الدراسات محاسبة خاصة:

تهدف إلى عدة أمور هامة من أبرزها :

- توفير معلومات مالية ،وذلك لتحقيق أهداف إدارية

- تنفيذ عمليات محاسبية دقيقة وفعالة

_ تقييم الأداء المالي للمؤسسة و أيضا " التنبؤ بالأداء المستقبلي

_ إنشاء تقارير مالية والمساعدة في استخراج رؤى للإدارة العليا وكذلك تقييم الإنفاق مقابل الميزانيات

القيد المفرد

تتبع معظم المنشأة التجارية نظام قيد المزدوج في تسجيل عملياتها في الدفاتر واتباع هذا النظام يؤدي الى تحديد دقيق لنتيجة أعمال المنشأة في نهاية السنة المالية وتوضيح مركزها المالي في ذلك التاريخ ولكي يتحقق ذلك يتطلب الأمر إمساك سجلات ودفاتر محاسبية متكاملة تتضمن كافة العمليات المالية التي يقوم بها المشروع

غير أننا نجد في الواقع العملي بعض المنشأت الفردية وشركات الأشخاص خاصة (صغيرة الحجم) لا تتبع ذلك النظام في تسجيل عملياتها

وإنما تتبع في ذلك أسلوبا اخر يطلق عليه القيد المفرد والذي يقوم أساسا على الاهتمام بطرف واحد فقط من أطراف العملية المالية وهو الغير

أي الجهات والأفراد التي تتعامل مع المنشأة شراء وبيعا على الحساب وهي المدينون والدائنون

القيد المفرد

أما العمليات النقدية التي لا يترتب عليها حقوق أو التزامات في المستقبل فإنها تتجاهلها تماما ولا تسجل إلا عمليات التحصيل والسداد التي لها تأثير على تلك الحقوق أو الألتزامات

وهذا يعني أن عمليات الشراء والبيع نقدا وسداد المصاريف وتحصيل الإيرادات لا تثبت في السجلات

ومع ذلك قد نجد بعض المنشأت الأخرى بالرغم من عدم اتباعها لنظام القيد المزدوج في إثبات عملياتها في الدفاتر إلا أنها تحرص على مسك سجل لكافة عملياتها النقدية

وباء على ما سبق يمكننا التمييز بين نوعين من المنشأت :

النوع الأول :

يشمل المنشات التي تمسك فقط سجل واحد للحسابات الشخصية المتمثلة بالمدينين والدائنين

وفي هذه الحالة يصعب إعداد حسابات ختامية وميزانية عمومية لها نظرا لغياب عناصرها المتمثلة في المصروفات والايرادات والموجودات

وقد عرفنا هذه الحالة المتبعة بطريقة القيد المفرد البحت

أما النوع الثاني :

النوع الثاني

يشمل تلك المنشأت التي يتم مسك سجل للعمليات النقدية بالإضافة الى سجل للحسابات الشخصية فإن عملية إعداد حسابات ختامية وميزانية عمومية يصبح ممكنا بعد إتمام عملية القيد المزدوج

نظرا لأن سجل النقدية يشتمل على بنود المصروفات والايرادات بالإضافة الى العمليات الأخرى التي لها تأثير على بنود الأصول والخصوم

وقد عرفنا هذه الحالة بطريقة القيد المزدوج غير الكامل

وفي المبحثين التاليين سنوضح الخطوات التي يجب اتباعها في كلا الحالتين لتحديد نتيجة نشاط ذلك النوع من المنشأت وتحديد مركزها المالي

القيد المفرد البحت

عرفنا الحالة التي تكتفي فيها المنشآت بمسك سجل واحد فقط للحسابات الشخصية بطريقة القيد المفرد البحت.

ولكي نحدد نتيجة نشاط منشأة ما في ظل غياب سجلات للحسابات الاسمية المتمثلة في عناصر المصروفات والايرادات والحسابات الحقيقة المتمثلة بعناصر الموجودات فإنه يتم المقارنة بين نقطتين زمنيتين محددتين هما بداية السنة المالية ونهايتها حيث يتم مقارنة صافي أصول المنشاة في بداية السنة المالية وصافي أصولها في نهايتها

القيد المفرد البحث

ولكي يتم لنا ذلك يتطلب الأمر أولا الاستعانة بصاحب المنشاة لحصر ما يملكه من أصول أو موجودات في بداية السنة المالية وفي نهايتها نظرا لمحدوديتها ثم نتبع بعد ذك الخطوات الاتية :

١ـ نحدد صافي أصول المنشاة في بداية السنة المالية وذلك بطرح الالتزامات التي للغير من إجمالي الأصول في ذلك التاريخ

٢ـ نحدد صافي أصول المنشاة في نهاية السنة المالية وذلك بطرح الالتزامات التي للغير من اجمالي الأصول في ذلك التاريخ

٣ـ يتم المقارنة بين قيمة صافي الأصول في نهاية السنة المالية وبين قيمة صافي الأصول في نهايتها

القيد المفرد البحث

فإذا اتضح أن قيمتها في اخر الفترة أكبر في أول الفترة اعتبرت قيمة الزيادة بمثابة ربح حققته المنشأة خلال تلك الفترة

وهذه الأمر يتماشى مع مفهوم الربح من أنه يمثل قيمة الزيادة التي تطرأ على حقوق الملكية نتيجة تعامل المنشأة مع الغير .

أما في الحالة نقص قيمة صافي الأصول أخر الفترة عن قيمة صافي الأصول في أولها ، اعتبر ذلك النقص بمثابة صافي خسارة تحققت خلال تلك الفترة .

القيد المفرد البحت

وهذا الأمر صحيح في حالة افتراض عدم وجود أي مسحوبات شخصية أو إضافة لرأس المال تمت خلال السنة المالية وأيضا في حال عدم وجود أي تسويات جردية للمقدمات والمستحقات

أما في حالة وجود ذلك ،فإنه للوصول إلى صافي الربح أو صافي الخسارة ،يجب إضافة المسحوبات إلى قيمة الزيادة وطرحها من قيمة النقص وطرح الإضافة لرأس المال من قيمة تلك الزيادة وإضافتها إلى قيمة النقص

أما التسويات المتعلقة بتكوين المخصصات المختلفة وكذا المصروفات المستحقة فإنها تطرح من قيمة الزيادة وتضاف الى قيمة النقص والعكس من ذلك الإيرادات المستحقة فهي تضاف إلى قيمة لزيادة وتطرح من قيمة النقص

في حالة زيادة صافي الأصول :

أولا : في حالة زيادة صافي الأصول في نهاية السنة المالية عن صافي الأصول في بدايتها :

صافي الأصول في نهاية السنة المالية *******

(-) صافي الأصول في بدايتها *********

= الزيادة (الربح) *******

يضاف : ١- المسحوبات ***** ٢- الإيرادات المستحقة *****

ويطرح : ١- الاضافة لرأس المال **** ٢- مخصصات الأصول **** ٣ -المصروفات ****

الناتج صافي الربح

مثال ١ :

نفرض أن بيانات إحدى المنشآت الفردية عن عام ١٩٩٤م كانت كما يلي :

أصولها في أول السنة المالية ١٢٠٠٠٠٠الف وفي نهاية السنة المالية ١٦٠٠٠٠٠ الف خصومها في أول السنة المالية٨٠٠٠٠٠ الف وفي نهاية السنة المالية ١٠٠٠٠٠٠

الإضافة لرأس المال خلال السنة مبلغ ١٢٠٠٠٠ الف

المسحوبات الشخصية خلال السنة مبلغ ٨٠٠٠٠ الف

الحل :

فلتحدد نتيجة نشاط المنشاة في نهاية السنة المالية نتبع الخطوات الاتية :

صافي الأصول أول المدة = ١٢٠٠٠٠٠ – ٨٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠٠ الف

صافي الأصول أخر المدة = ١٦٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠ الف

صافي الأصول أخر المدة ٦٠٠٠٠٠

(-) صافي الأصول أول المدة ٤٠٠٠٠٠

الزيادة = ٢٠٠٠٠٠

(+) المسحوبات ٨٠٠٠٠

(-) الإضافة لرأس المال ١٢٠٠٠٠

صافي الربح : ١٦٠٠٠٠

في حالة نقص صافي الأصول :

ثانيا : في حال نقص صافي الأصول في نهاية الفترة عن صافي الاصول في بدايتها :

صافي الأصول في نهاية السنة المالية *********

(-) صافي الأصول في بدايتها

= النقص (الخسارة) **********

يضاف : ١- الإضافة لرأس المال *** ٢- مخصصات الأصول *** ٣ -المصروفات المستحقة ***

يطرح : ١- المسحوبات *** ٢- الإيرادات المستحقة ***

الناتج صافي الخسارة

مثال ٢ :

نفترض أن بيانات أحدى المنشأت الفردية عن عام ١٩٩٢كانت كما يلي :

أصولها أول السنة المالية ١٤٠٠٠٠٠ الف وفي نهاية السنة ١٥٠٠٠٠٠الف

خصومها في أول السنة المالية ٧٠٠٠٠٠ الف وفي نهاية السنة المالية ٩٠٠٠٠٠الف

الإضافة لرأس المال خلال السنة ٥٠٠٠٠ الف

المسحوبات الشخصية خلال السنة ٦٠٠٠٠ الف

فلتحديد نتيجة نشاط المنشأة في نهاية السنة المالية نتبع الخطوات الاتية :

الحل :

صافي الأصول أخر المدة =١٤٠٠٠٠٠ ـ ٧٠٠٠٠٠ =٧٠٠٠٠٠ الف

صافي الأصول أول المدة = ١٥٠٠٠٠ ــ ٩٠٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠ الف

صافي الأصول أخر المدة ٦٠٠٠٠٠

(-) صافي الأصول أخر المدة ٧٠٠٠٠٠

النقص= ١٠٠٠٠٠

(+) الإضافة لرأس المال ٥٠٠٠٠

= ١٥٠٠٠٠ الف

(-) المسحوبات ٦٠٠٠٠

صافي الخسارة : ٩٠٠٠٠ الف

القيد المزدوج غير الكامل :

أوضحنا سابقا الخطوات التي يتبعها المحاسب للتغلب على صعوبة تصوير حسابات ختامية لتحديد نتيجة نشاط منشاة تكتفي فقط بمسك سجل للحسابات الشخصية الا أن تلك الطريقة ليست دقيقة في تحديد تلك النتيجة من جهة كما انها لا توضح العناصر التي تفاعلت وأدت اليها من جهة أخرى

أما بالنسبة للمنشآت التي تحتفظ بسجل للحسابات الشخصية فان الامر يصبح ممكنا لعمل ميزان مراجعة بالأرصدة وتصوير حسابات ختامية ومركز مالي لها بعد القيام باستكمال تصوير الحسابات الناقصة في دفتر الأستاذ العام وهي حسابات المصروفات والايرادات والموجودات عن طريق تحويل القيد المفرد المتبع الى القيد المزدوج الكامل .

القيد المزدوج غير الكامل :

والمحاسب في هذا الصدد يتبع الخطوات الاتية

١) يعد ميزانية افتتاحية للمنشاة في بداية السنة المالية لتوضيح عناصر الأصول والخصوم في ذلك التاريخ

٢) يعد كشوف تحليلية للعمليات النقدية والعمليات المتعلقة بالحسابات الشخصية للعملاء والموردين وأوراق

٣) القبض وأوراق الدفع وذلك للوصول الى اجماليات العناصر التي تؤثر على تلك الحسابات

٤) يعمل قيود يومية بتلك المجاميع

٥) يرحل تلك القيود الى الحسابات الاجمالية المختلفة في دفتر الأستاذ العام وترصد بعد ذلك تلك الحسابات

٦) يعد ميزان مراجعة بتلك الأرصدة

٧) يعد حسابات ختامية مع الأخذ بعين الاعتبار التسويات الجردية

٨) يعد قائمة بالمركز المالي في نهاية السنة المالية

القيد المزدوج غير الكامل :

والمقصود بتحليل العمليات هو معرفة العناصر التي تؤثر على الحسابات المختلفة في جانبها المدين والدائن ويمكن التوضيح ذلك كما يلي :

١ـ بالنسبة لحسابات العملاء :

الجانب المدين من الحساب :	الجانب الدائن من الحساب:
❖ المبيعات الآجلة ❖ القيمة الاسمية لأوراق القبض المرفوضة من قبل العملاء ❖ المصاريف القضائية على الكمبيالات المرفوضة ❖ فوائد التأخير بالنسبة للكمبيلات المجددة	❖ المتحصلات النقدية من العملاء ❖ الخصم المسموح به ❖ مردودات المبيعات ❖ أوراق القبض المسحوبة على العملاء أو السندات المحررة من قبلهم ❖ الديون المعدومة ❖ أوراق القبض المظهرة من العملاء لصالح المنشاة

القيد المزدوج غير الكامل :

٢ـ بالنسبة لحسابات الموردين :

الجانب المدين من الحساب :	الجانب الدائن من الحساب:
❖ التسديد النقدية	❖ المشتريات الآجلة
❖ الخصم المكتسب	❖ أوراق الدفع المرفوضة
❖ مردودات المشتريات	❖ المصاريف القضائية المتعلقة بأوراق الدفع المرفوضة
❖ أوراق الدفع المقبولة	❖ فوائد التأخير على أوراق الدفع المجددة
❖ أوراق القبض المظهرة لصالح الموردين	

القيد المزدوج غير الكامل :

٢ـ بالنسبة لحسابات أوراق القبض :

الجانب المدين من الحساب :	الجانب الدائن من الحساب:
أوراق القبض الجديدة وتتمثل في : ❖ كمبيالات مسحوبة على العملاء ❖ السندات المحررة من العملاء ❖ كمبيالات مظهرة من العملاء لصالح المنشاة ❖ كمبيالات مجددة	❖ أوراق قبض محصلة ❖ أوراق قبض مخصومة ❖ أوراق قبض مظهره لصالح الدائنين ❖ أوراق قبض مرفوضة

القيد المزدوج غير الكامل :

٢ـ بالنسبة لحسابات أوراق الدفع :

الجانب المدين من الحساب :	الجانب الدائن من الحساب:
❖ أوراق دفع مسددة ❖ أوراق دفع مرفوضة	أوراق دفع جديدة وتتمثل في : ❖ الكمبيالات المقبولة لأمر الموردين ❖ السندات المحررة لأمر الموردين ❖ الكمبيالات المجددة لصالح الموردين